مقالة قضائية

المحامون أعوان القضاة

إعداد
المحامي الدكتور/ علي بن عبدالكريم السويلم

الحمد لله وحده، وبعد:

إن العدل من أعظم القيم التي جاء بها الإسلام كعقيدة ومنهج ونظام؛ هو الركيزة الأولى في كافة شئون حياة الأفراد والجماعات وهو حق للفرد أياً كان جنسه أو نسبه أو لونه. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1].

والعدل في الإسلام ميزان الله على الأرض، به يؤخذ للضعيف حقه وينصف المظلوم ممن ظلمه، ويمكّن صاحب الحق من الوصول إلى حقه من أقرب الطرق وأيسرها.

وتهدف أحكام شريعتنا السمحة؛ لتحقيق مصلحة المجتمع من خلال درء المفاسد وجلب المصالح، والتيسير والتعاون بين أفراد المجتمع، قال جلَّ من قائل: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِۚ ﴾[2]، وقال صلى الله عليه وسلم: «كان الله في عون العبد، ما دام العبد في عون أخيه».

والمحاماة من الحماية والحمى ونصرة الحق ودفع الظلم واستقصاء العدل، وهي مهنة تعمل على تقديم العون بإبداء الرأي والمشورة، والعمل على إجلاء الحقيقة ونصرة الحق.

(١) سورة المائدة الآية (٨).
(٢) سورة المائدة الآية (٢).

والمحامي في اللغة: هو المدافع مأخوذ من الفعل حامى، أما في الاصطلاح: فهو من أجاز له النظام مساعدة العدالة بتقديم الاستشارات للغير، والمرافعة عنهم أمام المحاكم للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

والمحاماة مهنة قديمة، ودليل مشروعيتها ما ورد على لسان سيدنا موسى -عليه السلام- طالباً من العلي القدير الاستعانة بأخيه هارون -عليه السلام- كونه قوي الحجة فصيح اللسان؛ لمواجهة فرعون بقوله: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢﴾[٣].

والمحاماة مهنة رفيعة تسهم مع السلطة القضائية في إثبات الحقوق، وكشف الادعاءات الباطلة، وتمكين المتقاضين من حقهم النظامي في الدفاع المشروع، وفقاً لأحكام الشرع والنظام، والمحامون هم أعوان للقضاء إذا أحسنوا عملهم؛ لذا أطلق عليهم لقب القضاء الواقف. والمحاماة قوامها الحجة والبيان والإقناع والصدق والأمانة المهنية، وهي من أشق المهن لكونها تتطلب من المحامي أن يوظف خبراته وفكره ووقته في خدمة قضاياه، هادفاً إجلاء الحقيقة، وتمكين القضاء من الحكم بالعدل.

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إليَّ، وربما يكون أحدكم ألحن بحجته من أخيه فأقضي له – على حسب الحجة وعلى حسب البيِّنة وعلى حسب الكلام – ألا فمن قضيت له ما ليس له بحق فإنما اقتطع له قطعة من جهنم، فليأخذها أو فليدعها»[٤].

وفي الأثر أن علياً وكَّل عقيلاً عند أبي بكر وعمر – رضي الله عنهم وكان يقول: «ما قضي لوكيلي فلي وما قضي على وكيلي فعليَّ)[٥]. وأيضاً ما كان بين حسان بن ثابت

(٣) سورة طه الآيات من (٢٩ -٣١) .

(٤) رواه البخاري – الجزء التاسع ص٨٦.

(٥) د. محمد بن علي الخريف – نظام المحاماة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية طبعة ١٤٢٥هـ ص١١٦.

وبعض خصومه عند عثمان بن عفان –رضي الله عنهما-؛ فقضى عثمان على حسان، فجاء حسان إلى عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما- فشكا إليه، فقال له ابن عباس: الحق لك ولكن أخطأت حجتك، انطلق معي، فخرج به حتى دخلا على عثمان، فاحتج له ابن عباس حتى تبيَّن عثمان الحق، فقضى به لحسان – رضي الله عنهم أجمعين.

«إن جواز الوكالة قد ثبت بالكتاب والسنَّة وإجماع المسلمين»[٦].

«لقد قال بجواز العمل في مهنة المحاماة جمع غفير من علماء الإسلام والباحثين المعاصرين، واستدلوا على مشروعيتها بأدلة عديدة من الكتاب والسنَّة وأقوال فقهاء الإسلام السلفيين، مع أن جلهم قيَّد هذه المشروعية بشروط وضوابط أخلاقية وعملية لا بد من تحققها لتكتمل المشروعية والجواز»[٧].

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع النظام (القانون) الموحد للمحاماة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي: «إدراكاً لأهمية مهنة المحاماة، وما لها من دور في تحقيق رسالة العدالة، وكفالة حق الدفاع عن الحقوق والحريات باعتبارها أحد جناحي العدالة؛ فقد أعد مشروع القانون الموحد للمحاماة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٨].

وقد تطوّرت مهنة المحاماة والاستشارات القانونية في المملكة العربية السعودية تطوراً

---

(٦) مشهور حسن محمد سليمان – المحاماة تاريخها في النظم وموقف الشريعة الإسلامية منها- الطبعة الثانية، عام ١٤١٥هـ ص٥٨.

(٧) د. محمد بن علي الخريف – المصدر السابق ص١٢٥ وقد أشار إلى جواب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على سؤال عن حكم الاشتغال في وظائف المحاماة بقولها: إذا كان في الاشتغال بالمحاماة أو القضاء إحقاق للحق وإبطال للباطل شرعاً ورد الحقوق إلى أربابها ونصرة المظلوم؛ فهو مشروع لما في ذلك من تعاون على البر والتقوى، كما أفتى بجوازها فضيلة الشيخ/ محمد بن صالح بن عثيمين -رحمه الله- إذا كان لحماية الخير والذب عنه، وذكر أنها حماية محمودة مأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ (المائدة: ٢).

(٨) مجلة العدل – العدد التاسع والعشرون – محرم ١٤٢٧هـ السنة الثامنة ص١٧٧.

ملحوظاً، منذ صدور نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية[٩]، (الذي نص على شروط إصدار تراخيص مهنة التوكل عن الغير في عموم القضايا)[١٠]. وقرار وزير التجارة[١١] بشأن تراخيص مزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، وقد كان هذا التطور حتمياً نتيجة للمتغيّرات والمستجدات، وتمشياً مع التعقيدات التي لازمت ممارسة التجارة الداخلية والدولية، وتشعب النزاعات بين الأفراد فيما بينهم وبين مختلف الكيانات القانونية ذات الشخصيات الاعتبارية، وتعدد درجات التقاضي، وتنوعها شكلاً وموضوعاً، ومواكبة لذلك ولما شهدته المملكة من نهضة تنموية شاملة في العقود الثلاثة الماضية، أصدر ولاة الأمر -وفقهم الله- نظام للمحاماة[١٢]. وقد حدّد النظام بوضوح مهام المحامي وحقوقه وواجباته والجزاءات على مخالفاته للقواعد المرعية في ممارسته لمهنته، وحدّد العلاقة بينه وبين موكله وما يجب عليه القيام به في مباشرته لمهامه، وهكذا أحدث النظام نقلة نوعية لدور المحامي السعودي، شكّل تطوراً بارزاً في خدمة العدالة بتأهيل من يختص من المهنيين لممارسة مهنة الاستشارات الشرعية والقانونية ومساعدة أصحاب القضايا بالمرافعة عنهم أمام المحاكم لإثبات حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

وتناول نظام المحاماة ولائحته التنفيذية حقوق واجبات المحامي؛ لضمان حسن أدائه لمهامه ليس هذا فحسب، وإنما للمهنة قواعد وأصول تستقر في ضمير منتسبيها ومتعارف عليها دولياً وإقليمياً، فضلاً عن أن شريعتنا السمحة تحث عليها باعتبارها من خصال المسلم.

---

(٩) رقم (١٠٩) وتاريخ ١٣٧٢/١/٢٤هـ

(١٠) المواد من ٦٠ -٦٤ .

(١١) رقم (٤٢١) وتاريخ ١٣٨٨/٦/١١هـ.

(١٢) رقم م/٣٨ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.

كما قرّر النظام العديد من الضمانات للمحامي؛ لتمكينه من القيام بعمله على الوجه الأمثل، والتي من شأنها تحقيق متطلبات العدالة، ومن ذلك حقه في استقصاء موقف موكله كحق الاطلاع على التحقيقات والمستندات وغيرها من التسهيلات[١٣]، كما قرّر له الحصانة بعدم مساءلته عمّا يورده في مرافعته كتابة أو شفاهة مما يستلزمه حق الدفاع[١٤]، وحقه في استيفاء أتعابه[١٥].

وحصر النظام حق مزاولة المهنة، بالحاصلين على ترخيص من وزارة العدل، ممن تتوفر فيهم الشروط النظامية وهي المؤهل العلمي والخبرة العملية والشروط العامة الأخرى[١٦].

وللمحامي وحده الحق في الترافع عن الغير أمام المحاكم، وديوان المظالم، وكافة الجهات القضائية، واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات[١٧]، وتقديم المشورة لأصحاب الدعاوى، وإعداد لوائحها، ومراجعة العقود، وتقديم المشورة لأصحابها وبصورة عامة مباشرة، وإنجاز كافة الأعمال الموكل فيها بموجب الوكالة الصادرة له من الموكل، وله الحق –أيضاً– في الحضور مع موكله أمام دوائر التحقيق والادعاء العام[١٨]، كما وله –وحده– الحق في مزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية[١٩].

من المعلوم أن المحامي نائب عن موكله، وأن ما يُتخذ من إجراءات تحفظية أو تنفيذية يجب أن تتوجه إلى الموكل، لا إلى محاميه بناءً على قاعدة (الوكيل لا يُكلَّف

(١٣) المادة (٦٩) من نظام الإجراءات الجزائية.
(١٤) المادة (١٣) من النظام .
(١٥) المادة (٢٦) من النظام.
(١٦) المادة (٣) من النظام.
(١٧) المادة (١) من النظام.
(١٨) المادة (٦٩) من نظام الإجراءات الجزائية.
(١٩) المواد من (١-١٨) من النظام.

ولا يُحلَّف) غير أن الوكيل بوجه عام يُسأل عمَّا يسببه لموكله من أضرار نتيجة تجاوزه حدود وكالته أو تقصيره.

يصف المحامي/ محمد شوكت التوني حال المحامي بأن له خصماً في كل قضية، وهؤلاء الخصوم منهم القوي ومنهم الضعيف، والغني والفقير، وصاحب النفوذ والسطوة والذي لا سلطان له ولا حيلة، وفيهم الشرير والخيِّر، والغضوب والحليم[٢٠]، وعلى المحامين والحال هذه أن يتصفوا بالشجاعة والجرأة في قول الحق ونصرته.

وعلى المحامي أن يكون قدوة حسنة، حتى يكتسب ثقة الجميع، فهو في الأصلِ مدافع عن الحقوق، مطالبٌ بالعدالة والمساواة، متحرٍ للصدق في سلوكه وعمله دون انحراف، ويجب عليه عدم إثارة دفوع تسويفية من شأنها تعطيل سير العدالة، وأن يتجنب إثارة الأمور الشخصية التي قد تسيء إلى الخصم، دون حاجة الدعوى لها وأن يحسن عرض قضية موكله أمام القاضي، فيوجز حيث يجب الإيجاز، ويطيل حيث تجب الإطالة، وأن يستخدم الكلمات اللائقة، ويتجنب استفزاز خصمه أو الإساءة إليه باستخدام الكلمات والعبارات الجارحة والمسيئة له، وأن يتحلى بأخلاق المسلم في تصرفاته وأقواله وطلباته، ويتجنب الصياح والحركات المثيرة والتكرار، بل يلتزم بالهدوء والجد ووضوح العرض والاستئذان للحديث، وعدم المقاطعة، وتجنب الاستفزاز والتجريح والانفعال حتى لا يخل بنظام الجلسة ويكون عرضة للجزاء. وأن يعين على الصلح لتجنيب الأطراف مشقة إطالة التقاضي، و«للمحامي دور كبير في إنهاء الدعاوى عن طريق الصلح، حتى قبل أن تصل على المحكمة؛ فبعض المحامين الذين لديهم الخبرة الكبيرة عندما يوكله أحد الأطراف ويأخذ منه البيِّنات والمستندات،

(٢٠) مؤلفه المحاماة فن رفيع – المجموعة المتحدة للطباعة والنشر – طبعة عام ١٩٥٨م ص١٤٠.

يبادر مباشرة للاتصال بالطرف الآخر، ويعقد معه الاجتماعات لإنهاء القضية ودياً»[٢١]، وأن تكون نيته خالصة لمصلحة موكله في طلب حقه المشروع، بعيداً عن قصد إلحاق الضرر بالخصم أو الحصول منه على منفعة بدون وجه حق، ولا يخفى على اللبيب أن رسالة المحامي لا تقتصر على واجبه نحو موكله، بل إن واجب المحامي نحو الحق والعدالة لا يقل أهمية عن واجبه حيال موكله[٢٢]، وعليه احترام وتقدير مجلس القضاء، فهو منبر العدل وملاذ المظلوم، وأن يحترم أعضاء التحقيق والقضاة، ولا يطعن في أحكامهم وقراراتهم وإجراءاتهم دون سند ثابت، وأن يوجه موكله للتعاون معهم لتحقيق أمن المجتمع.

ويجب أن يكون طلبه تأجيل الجلسة مبرراً كالبحث عن أدلة جديدة لا أن يكون بقصد المماطلة، ملتزماً بمواعيد الجلسات ومواعيد الاعتراض والطعن.

وفي ذلك يقول د. محمد بن براك الفوزان: «ممارسة مهنة المحاماة تنبع من الأخلاق الحميدة؛ فلا يكفِ أن يكون المحامي دارساً للقانون، بل لا بد أن يكون على خلقٍ عظيم؛ فهذه المهنة محرّمة على من قد تنحى عن الدفاع عن حق، أو تنصل عن القيام بخدمة وطنية، أو عرف بفساد الخلق، أو علقت به ريبة أو شبهة، كل ذلك أو بعضه يستبعد المحامي من شرف مشاركة السلطة القضائية أعمالها ورسالتها في تحقيق العدالة»[٢٣].

والمحاماة مهنة علمية تقوم على المعرفة المتجدِّدة، وتنمية المهارات، والقدرة على الأداء، والمحامي القادر على القيام بواجبات مهنته هو المحامي الذي يتقن إعداد واجباته ودعاويه بشكل متقن، والقادر على الإحاطة بمادة دعواه القانونية ومسائلها الواقعية، وتحضير خطة

---

(٢١) فضيلة الشيخ/ عبد الله عبد الرحمن المحيسن، رئيس محكمة الاستئناف بالقصيم – ورقة عمل بعنوان دور المحامي في المجتمع تم إلقاؤها في لقاء المحامين بغرفة تجارة القصيم يوم السبت ١٤٣١/٣/٢هـ.

(٢٢) مشهور حسن محمود سلمان – المصدر السابق ص(١١٠).

(٢٣) التعليق على نظام المحاماة السعودي – الطبعة الثانية – مكتبة القانون والاقتصاد – الرياض ص١٨.

وآلية دفاعه وتجهيز بيناته، والقدرة على مواجهة مفاجآت الدعوى وسرعة البديهة في التعامل مع أحداث ومجريات قضاياه، كما أن المحامي بحكم طبيعة مهنته باحث يتقن فن الوصول للمعلومة، ويتحلى بصفات الباحث من حيث الموضوعية والصبر والمثابرة والتحليل، ويمتلك أدوات المرافعة من لغة وخطابة وقدرة على العرض، وتقدير متطلبات عرض الفكرة وكيفية عرضها، قال صلى الله عليه وسلم: «إن من البيان لسحراً».

«فكما للقضاة مكانة خاصة في المجتمع، وعلى المستوى الرسمي بحكم طبيعة عملهم وعلمهم، فإنَّ المحامي وثيق الصلة بعمل القاضي وعلمه، فكان له أنْ يحظى بتقدير وتعامل خاص من ذوي الشأن، سواء كانوا قضاة أم محققين أم رجال أمن، وهم القدوة لباقي أفراد المجتمع من العامة والخاصة في ترسيخ هذه المبادئ التي تجسد التعاون والاحترام المتبادل»[٢٤].

وتبذل وزارة العدل جهوداً مقدرة لتفعيل نظام المحاماة، ويظهر ذلك جلياً فيما تقوم به الإدارة العامة للمحاماة ولجنة القيد والقبول ولجنة التأديب، بهدف تطبيق النظام والإشراف على حسن ممارسة المهنة.

وفي خطوات مقدرة ولحين إنشاء هيئة وطنية للمحامين تكفلت الغرف التجارية والصناعية في مدن المملكة بدعم هذه المهنة من خلال لجان المحامين فيها وهو ذات التوجه الذي يقدمه مجلس الغرف السعودية من رعاية للجنة الوطنية للمحامين التي تُمثل فيها لجان المحامين بالغرف التجارية الصناعية في مدن المملكة، ومعلوم أن هذه اللجان تُعنى بشؤون المهنة ومعالجة ما يواجهها من صعوبات، بقصد تمكينها من حسن أدائها لرسالتها، والنأي بها عن السلبيات.

(٢٤) فضيلة الشيخ/ حماد بن عبد الله الحماد – بحث بعنوان واجبات المحامي وحقوقه والآداب التي ينبغي عليه التحلي بها في الفقه الإسلامية والقانون – منشور بمجلة القضائية – العدد الأول – محرم ١٤٣٢هـ ص٢٤٥.

ولقد أتيح لي خلال عضويتي لهاتين اللجنتين خلال العقدين الماضيين، مقابلة كبار المسئولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله- والمغفور له صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، وعدد من أصحاب السمو، وأصحاب المعالي الوزراء، وأصحاب الفضيلة رؤساء الأجهزة التنفيذية والقضائية، فوجدنا منهم كل ترحيب ودعم للمحامين لأداء مهامهم في خدمة العدالة على أكمل وجه.

والتزام المحامي أمام موكله هو بذل العناية والجهد، وليس تحقيق النتيجة، وعليه الالتزام بسلوكه الشخصي والمهني بالعمل بما يرضي الله، والالتزام بمبادئ الشرف والأمانة، والسعي الدؤوب لإحقاق الحق أياً كان صاحبه، ونستذكر هنا قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «من مشى مع مظلومٍ حتى يثبتَ حقه، ثبّتَ اللهُ قدميهِ على الصراطِ المُستقِيم يومَ تزلُ الأقدام»[٢٥].

ويجب على المحامي الالتزام في سلوكه المهني بالأخلاق الإسلامية، ومبادئ العدالة، والإنصاف والوجدان السليم، وأن يدافع عن المصالح التي تُعهد إليه بكفاءة، وأن يبذل في ذلك غاية الجهد متلمساً وجه الحق فيما يدافع عنه، بناءً على مستندات وبيِّنات القضية، وعليه بحسن التعامل مع الجهات القضائية، وأن يتجنب تقديم أية طلبات أو القيام بأي إجراء بهدف إطالة أمد الدعوى، أو تأخير الفصل فيها، أو التعرض للخصم أو الإساءة إليه، أو إلى محامية أو شهوده.

والمحاماة صوت الحق؛ فهي رسالة ينهض بها المحامون فرسان الحق والكلمة، يخوضون فيها الغمار، ويسبحون ضد التيار، يحملون راية العدل في صدق وأمانة وذمة ووقار يدرءون الظلم ببسالة قد تعرض مصالحهم وحريتهم للخطر، والنهوض بها

(٢٥) رواه الطبراني في الكبير.

عبء جسيم؛ لأن غاياتها سامقة، يجب أن يتوفر لحملة رايتها ما يُمكِّنهم من تأديتها في أمان بلا وجل ولا خوف ولا إعاقة[٢٦].

ليس هذا فحسب؛ وإنما توجد العديد من مبادئ وآداب مهنة المحاماة لم ترد في النظام، اكتفاءً بما يفرضه الشرع الحنيف على المسلم من قيم رفيعة وسلوك قويم، وما يجب أن يتحلى به من أخلاقٍ، إلى جانب مجموعة من القواعد والأصول التي استقرت في ضمير منتسبيها، وأصبحت خصالاً يحرص المحامي الناجح على التمسك بها، وفيما يلي استعرض على عجالة أهمها:

١- قبل كل شيء يجب على المحامي تقوى الله - تعالى - ومخافته والعمل على ما يرضيه في كل تصرفاته القولية والفعلية.

٢- عدم قبول التوكل في قضايا فيها شبهة ظلم أو مبالغة أو كيد للآخرين، وتجنب تقديم الاعتراضات على أحكام أو قرارات لديه قناعة بصحتها.

٣- يجب أن يكون مؤهلاً واسع الاطلاع على كل ما من شأنه تنمية معلوماته ومهارته متحلياً في عملهِ بالحكمةِ والصبرِ، وحسنِ التعامل، محترماً الأجهزة القضائية والعدلية وزملاءه وخصومه.

٤- أن يكون جاداً وحريصاً على متابعة قضاياه، وإثبات حقوق موكليه، والمحافظة عليها، مع عدم المساس بحقوق الآخرين.

٥- أن يضع نصبَ عينيه نصرة الحق، والسعي للإصلاح متى كان ذلك ممكناً وعادلاً، «ومن المؤكد أن الغالب من المتخاصمين يميلون إلى المصالحة والتسامح عن بعض حقوقهم، متى ما تهيأت أسباب ذلك امتثالاً لتعاليم ديننا الحنيف»[٢٧].

---

(٢٦) رجائي عطية - رسالة المحاماة - دار الشروق - الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ص٥٠.

(٢٧) من مقال لنا بعنوان «هكذا يكون المحامي» نشر في مجلة المحامي - العدد الثالث - جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ ص٢٩.

٦- أن يكون صادقاً في أقواله ومطالباته ودفوعه، دقيقاً في مواعيده مواظباً على حضور الجلسات القضائية في وقتها، متجنباً طلبات التأجيل إلاّ لعذرٍ مشروع.

٧- ألاّ يتوانى عن بذل الجهد لجمع المعلومات والبيِّنات ذات الصلة بقضاياه، وأن يحسن عرضها على القضاء.

٨- عليه الاستناد في مرافعاته ودفوعه على القواعد الشرعية وأقوال أهل العلم والأنظمة واللوائح والأعراف المرعية، بما يتوافق مع وقائع قضيته وبيّناتها.

٩- السعي الجاد لحماية حقوق موكله بالطرق النظامية، وأن يكون صريحاً متروياً في تصرفاته متجنباً المبالغة أو التبسيط في تعامله مع موكله، أو يعده بنتائج غير مؤكدة.

١٠- على المحامي أن يبتعد عن أهوائه عند الترافع، ويتجنب الإساءة والتجريح والاستفزاز في مذكراته وأقواله.

١١- عدم المطالبة بأتعاب مبالغ فيها، وأن يراعي ظروف موكله ومقدرته المالية.

١٢- عدم السعي لاجتذاب عملاء زملائه أو الاتصال المباشر بهم.

١٣- للحفاظ على كرامة المهنة على المحامي، عدم محاولة جذب العملاء بوسائل غير نظامية، والالتزام بالسلوك المهني السليم وهو ما يكسب المهنة احترام المجتمع.

١٤- عدم الإطالة والاسترسال في مذكراته، في أمور يمكن اختصارها، وتجنب التكرار فيما يقدمه من مذكرات ومستندات.

١٥- احترام زملائه وإبداء حسن النية والتعاون معهم، وعدم التقليل من شأنهم أمام الغير، ومعاملتهم كزملاء ينشدون خدمة الحق والعدل.

ويجدر التنويه إلى أن تطوير القضاء بالصورة التي سيكون عليها مستقبلاً -بإذن الله- يتطلب ممن يمارس مهنة المحاماة العمل بشكل دائم على تطوير قدراته ومعلومات، وزيادة الاطلاع على الأنظمة وفهمها، والالتحاق بالدورات العلمية المتخصصة،

واكتساب الخبرات علماً بأن مسئوليات وواجبات المحامي في ظل هذين النظامين ستتضاعف بإضافة درجة ثانية للتقاضي هي المحاكم الاستئنافية، سواء أمام المحاكم العامة، أو أمام ديوان المظالم، وبدء العمل بالمحاكم المتخصصة، وهو ما يفرض عليه بذل المزيد من الجهد والوقت في حضور جلسات المرافعة، والإعداد الجيد لقضايا موكليه ومستنداتها، ليتمكن من القيام بواجباته المهنية وإبراء ذمته، ولا نظن أن المحامي الجاد سوف يجد صعوبة في ذلك، بعد أن توفرت -والحمد لله- كافة الوسائل التي تمكنه من الاطلاع على الأنظمة واللوائح والتعليمات، وكفل له النظام الحق في الاطلاع على ملفات القضايا التي يترافع فيها، كما أُتيح له الالتحاق بالدورات العلمية المتخصصة التي تنظمها العديد من الجهات.

لا يفوتني أن أنوه إلى الدعم اللا محدود للمهنة وممارسيها من معالي الدكتور الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فيما يدلي به من تصريحات وآراء في المحافل الاجتماعية، وما يصدره من قرارات تصب جميعها لصالح المهنة وممارسيها، والإشادة بأهمية دورها في المنظومة العدلية.

وتظهر أعداد التراخيص الممنوحة للمؤهلين لممارسة مهنة المحاماة الصادرة من وزارة العدل إقبالاً شديداً من أبناء الوطن، للانخراط في هذه المهنة حيث بلغ عدد المحامين المرخصين حالياً (٢١٧٠) محام يتواجدون في تسع وأربعين مدينة من مدن المملكة، منهم تسعمائة وواحد وسبعون في الرياض وخمسمائة وسبعة وخمسون في جدة، وأربعة وسبعون في مكة المكرمة، وثمانية وسبعون في الدمام، وثمانية وأربعون في المدينة المنوَّرة، وثمانية وعشرون في أبها، وستة وثلاثون في بريدة، وأربعة وخمسون في الخبر، وخمسة عشر في الأحساء بالإضافة إلى المحامين الموجودون في مدن المملكة الأخرى[٢٨].

(٢٨) هذه الأرقام بناءً على الإحصائية الصادرة من الإدارة العامة للمحاماة عن عدد المحامين الممارسين في مدن المملكة.

وبعد فقد وفّر ولاة الأمر -حفظهم الله- الأسباب التي من شأنها الارتقاء بالخدمات القضائية في بلادنا، تجلى ذلك في مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – أيده الله – لتطوير مرفق القضاء، والتوثيق المؤمل -بإذن الله- أن يأتي بثماره ليجعل من قضائنا أفضل مثال في عصرنا هذا على عدالة أحكامه المبنية على القواعد الشرعية، والأنموذج الحقيقي للقضاء الإسلامي، ولم يتبقَ على زملائنا المحامين سوى مضاعفة الجهود لمساندة القضاء في تحقيق العدالة؛ فهم فرسان كلمة الحق المتميزون بنزاهتهم وعلمهم وخبراتهم، بدعم من أصحاب الفضيلة القضاة، إدراكاً منهم لرسالة المهنة في العمل على إجلاء الحقائق والانتصار للحق.

اللهم أسألك أن تجعلنا مفاتيح للخير مغاليق للشر.